مدينة القصير فى القرن التاسع عشر
وأهمية الوثائق فى الكشف عن تخطيطها
وتاريخ عمائرها

دكتور

محمد محمود على الجهينى

مدرس الآثار الإسلامية بكلية الآداب بقنا

جامعة جنوب الوادى

مدينة القصير فى القرن التاسع عشر
وأهمية الوثائق فى الكشف عن تخطيطها
وتاريخ عمائرها

تقع مدينة القصير على الشاطئ الغربي للبحر الأحمر على خط ٢٦,٦ شمالاً وخط ٣٤,١٧ شرقاً، وهى تقابل مدينة قوص[١] الواقعة على الشاطئ الشرقى للنيل؛ والتى تبعد عن قنا مسافة ٣٥ ك. م. وتبعد عنها القصير مسافة ١٥٠ ك. م. (انظر الخريطة ش ١).

وقد كان لمدينة القصير أهميتها القصوى في العصر المملوكى حيث كانت من الموانى الهامة في ذلك العصر نظراً لقربها من مدينة قوص التى كانت حلقة ربط بين النيل والبحر الأحمر؛ وبالتالى فإن السلع الواردة إلى القصير من الهند والجزيرة العربية يمكنها الوصول إلى القاهرة بسهولة عن طريق النيل من خلال مدينة قوص غير أن أهمية القصير أصابها التدهور بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، وظلت السيطرة التجارية لميناء السويس[٢] على الشطر الأكبر من تجارة البحر الأحمر حتى النصف الأخير من القرن الثامن عشر الميلادى؛ حيث انتقل فيه جانب كبير من التجارة المارة عبر ميناء السويس إلى القصير وذلك نتيجة مغالاة أمراء المماليك واتباعهم الذين استحوزوا على جمرك السويس وانتزعوه من باشا مصر في تقديرهم الرسوم الجمركية على الواردات إلى السويس[٣] ونتيجة لذلك عادت أهمية القصير في القرن التاسع عشر كميناء لمصر له دوره في التجارة ونقل الحجيج إلى الأراضى المقدسة.

---

(١) تتبع محافظة قنا الحالية وكانت في العصر المملوكي مدينة زاهرة عامرة بها جوامع وأسواق وتجارات؛ وهي تبعد عن النيل بمسافة كيلو متر واحد كما كانت تشتمل على مساكن أنيقة ورباع ومدارس. انظر: القلقشندي (أبو العباس أحمد ت ٨٢١ هـ): صبح الأعشى في صناعة الإنشاء. جـ ٣ ص ٤١.

(٢) عن هذا الميناء في العصر العثماني انظر: ليلى عبد اللطيف أحمد: دراسات في تاريخ ومؤرخي مصر والشام. القاهرة ١٩٨٠م ص ١١١ - ١٢٨.

(٣) عبد الحميد حامد سليمان: تاريخ الموانى المصرية في العصر العثماني. سلسلة تاريخ المصريين عدد ٨٩. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥م ص ٢٦.

وقد تمكنت من العثور على عدد من سجلات محكمة القصير الشرعية يعود بعضها لأخريات النصف الأول من القرن التاسع عشر والبعض الآخر للنصف الثانى من هذه السجلات على جانب كبير من الأهمية لما تحويه من معلومات ترسم صورة المدينة فى ذلك القرن من الناحية الإدارية وكذلك الكشف عن تخطيط المدينة العمرانى وتأريخ بعض العمائر التي تحتويها والمشيدة في القرن التاسع عشر؛ فكان هذا البحث الذى أتناول فيه مسمى المدينة وحاكمها، والألقاب التى اتخذها والحياة الاجتماعية له، والوظائف الإدارية المساعدة له إلى جانب الوظائف اخرفية التى تمتاز بها. والتخطيط الذى هى عليه، ومحاولة تأريخ بعضها.

فالمدينة كانت تسمى في وثائق هذا القرن المدونة فى سجلات محكمة القصير الشرعية ببندر القصير[1] أو بندر القصير السامى[2] ؛ والبندر كلمة فارسية تعنى ميناء التجارة[3] وهى تسمية درج عليها العثمانيون بالنسبة للموانى، وقد أشارت الوثائق إلى أن حاكم البندر كان يسمى «محافظاً»[4] بهذه الصيغ «محافظ بندر القصير»[5] ، «محافظ بندر القصير السامي»[6] أو «محافظ القصير»[7] فقط دون صفات.

وهذه التسمية للمدينة تتبع التقسيم الإدارى لمصر الذى أحدثه محمد على على إثر تحطيم المماليك، والذى كانت مصر فيه مقسمة إي وحدات إدارية بلغت أربعة وعشرين قسماً أو وحدة على رأس كل منها مدير أما القاهرة والأسكندرية ورشيد ودمياط والسويس فكان لكل منها محافظة على رأسها محافظ[8].

(١) محكمة القصير الشرعية سجل ٣ إشهادات لسنة ١٢٧٠هـ/ ١٨٥٤م وثيقة ٣ ص ٥١؛ سجل ٢ لسنة ١٢٤٦هـ/ ١٨٤٨م وثيقة ١٥١ ص٢٤، وثيقة ١٥٦ ص ٢٥ ، وثيقة ٣٠٧ ص ٤٣ ، وثيقة ٥٩ ص ٥٤ ، وثيقة ٤٥٩ ص ٧١ .

(٢) محكمة القصير الشرعية سجل ١ / إشهادات لسنة ١٢٤٥هـ / ١٨٣٨م وثيقة ٣ ص٥١ .

(٣) محمد علي الأنس: قاموس الدرارى اللامعات في منتخبات اللغات ١٩٠٢م ص١١١ .

(٤) محكمة القصير: سجل (١) السنة ١٢٥٤هـ / ١٨٣٨م وثيقة ٣ ص٥١ .

(٥) محكمة القصير: سجل ٣ لسنة ١٢٧٠هـ / ١٨٣٨ وثيقة ٣ ص٥١، سجل ٢ لسنة ١٢٦٤هـ / ١٨٤٨م، وثيقة ٥١ ص٢٤ .

(٦) سجل ١ إشهادات. ، وثيقة ٣ ص٥١ .

(٧) سجل ٣ إشهادات. ، وثيقة ٥٤ ص٧ .

(٨) إلياس الأيوبي: تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل. من سنة ١٢٦٣ - ١٨٧٩م. المجلد الأول، مكتبة مدبولي ١٩٩٠م ص٦١ .

وتسجل وثائق محكمة القصير أن تسمية المدينة ببندر يحكمه محافظ تعود لسنة ١٨٣٨ م[١] وظلت التسمية متداولة فى عهد عباس الأول ١٢٦٤ هـ - ١٢٧٠ هـ / ١٨٤٨ - ١٨٥٤ م، وفى عهد سعيد باشا (١٨٥٤ - ١٨٦٣م)[٢].

وفى عهد إسماعيل قسمت مصر إلى ثلاثة أقسام إدارية كبرى هي مصر الشمالية والوجه البحرى، ومصر الوسطى، والصعيد. وقسمت هذه الأقسام الثلاثة إلى أربع عشرة مديرية وثمان محافظات. وقسم الصعيد إلى خمس مديريات هى أسيوط وجرجا وقنا والقصير وأسنا[٣].

ورغم ذلك لم يكن هذا التقسيم ثابتاً طوال هذا العهد فكانت إحدى المديريات تفقد استقلالها الإدارى وكذلك اسمها وتضم إلى مديرية أخرى مثلما حدث عام ١٨٦٤ م حيث كانت قنا وأسنا مديرية واحدة وفى عام ١٨٦٥ م انفصلتا وأصبح لكل منها مدير مستقل[٤] كذلك فإن سجلات القصير التى تعود لعهد إسماعيل لم أجد بها -فيما أعلم- ما يفيد أن بندر القصير تسمى بمديرية القصير وإنما ظل اسم بندر مستعملاً[٥].

وأياً ما كان الأمر فإن هذه المدينة كان يحكمها محافظاً طوال عهد محمد على وعباس الأول وسعيد باشا وجزء من عهد إسماعيل.

وقد كان القائم بهذا العمل يُطلق عليه في العصر العثمانى اسم «قبودان» أو أمير اللواء الشريف السلطانى أو أمير السنجق الشريف السامى وكانت له مسئولياته الإدارية إلى جانب مسئولياته العسكرية التى كان يقوم بها باعتباره أحد قادة الأسطول العثمانى مثل ضبط الأحوال وحل المشكلات التى قد تنشأ بين الأهالى ورجال الإدارة[٦]. وقد ظل هذا المنصب حتى النصف الأخير من القرن الثامن عشر بعدها حل منصب «سردار

(١) سجل (١) إشهادات لسنة ١٢٥٤هـ / ١٨٣٨م وثيقة ٣ ص٥١ .

(٢) سجل إشهادات لسنة ١٢٧٧ - ١٢٧٨هـ / ١٨٦١ - ١٨٦٢م وثيقة ٩ .

(٣) إلياس الأيوبي: المرجع السابق ص٦٥ .

(٤) أمين سامي: تقويم النيل. القاهرة ١٩٢٨م جـ٣ المجلد الثاني ص٥٧٨ - ٦٠٢ .

(٥) سجل ١٧ إشهادات لسنة ١٢٨٠ - ١٢٨١هـ / ١٨٦٤ - ١٨٦٥م وثيقة ٤ .

(٦) عبد الحميد حامد سليمان: المرجع السابق ص٦٩ ، ٧٢ .

مستحفظان» والتى كانت مهام القائمون عليه إدارية بحتة تعنى بضبط الأحوال في الثغور والإشراف على الأمن الداخلى[١] وظل هذا المنصب حتى حل محله «المحافظ» للبنادر أو المواني[٢] وفى عهد محمد على.

وقد حفظت لنا وثائق محكمة القصير بعض أسماء من تولوا هذا المنصب في النصف الثانى من القرن التاسع عشر كما أشارت إلى بعض الأمور الاجتماعية التى تعلقت بحياتهم اليومية؛ ومن هذه الأسماء : حسن بيك فتحى[٣]، وعلى أغا[٤]، وأيوب صبرى[٥]. وقد تمتع هذا الموظف بأهمية كبرى فى ذلك العهد، حيث تشير إلى ذلك الألقاب التى تلقب بها والتى أمكن حصرها فى الآتى:

١ - سعادة رفعتلو البيك المحترم محافظ بندر القصير[٦].

٢ - حضرة سعادة رفعتلو حسن بيك محافظ القصير[٧].

٣ - سعادة حسن بيك محافظ القصير[٨].

٤ - سعادة البيك المحترم حسن فتحى محافظ القصير[٩].

٥ - سعادة البيك محافظ بندر القصير[١٠].

٦ - سادة محافظ القصير[١١].

---

(١) عبد الحميد حامد سليمان: المرجع نفسه ص٨٥ .

(٢) حلمي أحمد شلبي: الموظفون في مصر في عصر محمد علي، سلسلة تاريخ المصريين، عدد ٣٠ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩م ص٤٢ - ٤٣ .

(٣) محكمة القصير، سجل ٣ إشهادات لسنة ١٢٧٠هـ / ١٨٥٤م وثيقة ٧١ ص١٢، وثيقة ١٤٠ ص٤١، وثيقة ١٣٤ ص٤١ .

(٤) محكمة القصير، سجل ٦ إشهادات لسنة ١٢٧٣ / ١٨٥٦م وثيقة ٢٣ ص٢ ، سجل ١١ / إشهادات وثيقة ٩ .

(٥) سجل ١١ / إشهادات وثيقة ٣٥ ، ٣٤ ، ٣٦.

(٦) سجل ٣ / إشهادات وثيقة ٥٢ ص٧.

(٧) سجل / ٣ إشهادات وثيقة ١٣٤ ص٤١.

(٨) سجل / ٣ إشهادات وثيقة ١٤٠ ص٤١.

(٩) سجل / ٣ إشهادات وثيقة ١٣٥ ص٤١.

(١٠) سجل / ٣ إشهادات وثيقة ٢٣٣ ص٨٣.

(١١) سجل / ٣ إشهادات وثيقة ٣٥١ ص١٢٦.

وتلقب على أغا بهذه الألقاب:

- سعادة حضرة المحافظ على أغا[1].

- حضرة محافظ القصير على أغا[2].

وكذلك أخذ أيوب صبرى صيغة «حضرة محافظ القصير أيوب صبرى[3].

وهذه الصيغ المركبة تتضمن عدداً من الألقاب هي:

- السعادة[4] - الحضرة[5] - البيك[6]

- رفعتلو[7] - المحترم[8]»

(١) سجل ٦ / إشهادات، لسنة ١٢٧٣هـ / ١٨٥٦م وثيقة ٢٣ ص٢.

(٢) سجل ١١ / إشهادات لسنة ١٢٧٧ - ١٢٧٨هـ / ١٨٦٠ - ١٨٦١م وثيقة ٩، ١١.

(٣) سجل ١١ / إشهادات، وثيقة ٣٤، ٣٥، ٣٦.

(٤) استعمل في العصر المملوكي كلقب توصف به الأشياء وهو خلاف الشقاوة وفي العصر العثماني استعمل لقباً للأشخاص واستمر بهذا المفهوم في القرن التاسع عشر. انظر القلقشندي: المصدر السابق جـ٦ ص١١٥.

(٥) الحضرة في اللغة: الفناء، وحضرة الرجل قربه وفناؤه. وقد استعمل اللفظ كلقب فخري وهو أحد ألقاب الكناية المكانية وقد استعمل في العصر العثماني وعصر محمد علي. انظر حسن الباشا، الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثق والآثار، دار النهضة العربية، ١٩٥٧م ص٢٦٠.

(٦) البيك: صحتها بك، وهي كلمة تركية من بيوك أي كبير ومن معانيها أمير حاكم، رئيس، آمر. وقد مر هذا اللقب في عصر محمد علي بعدة تطورات، فقد تطور ليصبح لقباً فخرياً رسمياً تختص مكانة الشخص في المجتمع فيقترن به اسم صاحب الرتبة في المخاطبات والمكاتبات إما جوازاً أو حتماً بحسب الظروف، فبالنسبة للعسكريين كان يُطلق على الحائزين على رتبة أميرالاي وقائمقام ويخاطب بحضرة صاحب العزة أما في الرتب المدنية فليس حتماً اقتران أسماء رتب معينة بلقب بك بل يجوز اقتران أسمائهم بلقب بك أو «أفندي» حسب مكانتهم في المجتمع للاستزادة، انظر: أحمد تيمور: الرتب والألقاب المصرية، دار الكتاب العربي، ١٩٥٠م ص٦٧.

(٧) رفعتلو: لم يرد هذا اللقب ضمن النقوش الكتابية على عمائر القاهرة في القرن التاسع عشر، وورد في الوثائق والمكاتبات الرسمية، وهو يعني صاحب الرفعة والمكانة السامية. انظر: مصطفى بركات محسن: النقوش الكتابية على عمائر مدينة القاهرة في القرن التاسع عشر، دكتوراه، ١٩٩١م.

(٨) المحترم: استعمل هذا اللقب في العصر المملوكي حيث كان يُطلق على عامة الناس ممن يُلقب بالصدر الأجل كما اتخذه كبار الأمراء واستمر مستعملاً في العصر العثماني وعصر محمد علي. انظر حسن الباشا المرجع السابق ص٤٦١.

وكلها تؤكد أهمية المنصب وعلو قدره وأهمية من يشغله لدى الباشا في القاهرة حيث كان لا يتفوه باسمه مباشرة ولكن مقروناً بإحدى الصيغ السابقة.

هذا وقد وقع على هذا الموظف الكبير مهمة فرض الأمن والإشراف عليه في الميناء وعلى القائمين عليه كما كان عليه ضبط الأمن داخل أرصفة الميناء ومداخله ومخارجه بحيث لا تخرج سفينة منه ولا تدخل إليه إلا بإذنه.

وكان يساعده على تحقيق الأمن داخل المدينة وجود قلعة وشونة للذخيرة[1].

والقلعة تقع خلف المدينة مسيدة فوق هضبة مرتفعة من الحجر الجيرى ومغطاة بزلط مستدير الشكل[2] يعمل بها عدداً من الطبجية[3] وردت بعض أسمائهم داخل الوثائق منهم الشاب عثمان[4] والرجل محمد إبراهيم المكاوى[5]؛ إلى جانب عدد آخر منهم وكان هؤلاء يأجذون من شونة الذخيرة حاجتهم اللازمة للدفاع عن المدينة وتأمين الميناء من البحر كي يسهل إمدادها باحتياجاتها من الذخيرة المرسلة إليها من القاهرة.

وقد كان المحافظ يدير المدينة من خلال مكان أطلقت عليه الوثائق اسم «قصر الحكومة»[6]؛ لم تذكر موقعه تحديداً وإنما اكتفت بذكر أنه يقع بالقصير فقط. وبحصر العمائر الحكومية الباقية بالمدينة نجد أن المبنى المستعمل الان مركزاً للمدينة هو -على ما يبدو- المبنى المتواتر ذكره في الوثائق حيث أن به من الصفات ما شجع على اتخاذه مقراً للمحافظة فهو يقع مباشرة على البحر أي في أول المدينة بالقرب من الميناء حيث النشاط

(١) محكمة القصير الشرعية سجل ٢ / إشهادات لسنة ١٢٦٤هـ / ١٨٤٨م، وثيقة ١٥٦ ص٢٥، ٣٠٧ ص٤٣.

(٢) دي بوا - ايميه: القصير والعبابدة، كتاب وصف مصر، المجلد الثاني «العرب في ريف مصر وصحراواتها»، ترجمة زهير الشايب، الخانجي، ١٩٨٠م ص٢٤٨.

(٣) الطوبجي: من التركية «طوب» بمعنى المدفع مع اللاحقة التركية التي تفيد النسبة إلى الصنعة «جي» والطوبجي = المدفعي. انظر أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، دار المعارف ١٩٧٩م ص١٤٣.

(٤) سجل ٤ / إشهادات، لسنة ١٢٧١ - ١٢٧٣هـ / ١٨٥٤ - ١٨٥٦م وثيقة ٢٢٩ ص٩٠.

(٥) سجل ١١ / إشهادات وثيقة ٧.

(٦) سجل ١١ / إشهادات وثيقة ٩٩.

التجارى والحرفى وبالتالى يمكن متابعة الأعمال بسهولة؛ وهو الآن المجاور لمكتب البريد المواجه للحجر الصحى. (انظر الخريطة ش ٢).

وداخل هذا القصر كانت الحياة اليومية للمحافظ، حيث أشارت الوثائق إلى مأكله، ومشربه، وملبسه؛ فقد ذكرت أن متطلبات المطبخ الخاصة بالمحافظ كانت تأتي إليه من قِبل الخضرى، والقصاب، والدقاق وكانت استحقاقاتهم تصل إليهم عقب نهاية الشهر عندما يتسلم المحافظ راتبه من الخزينة.

ومن ذلك ما تم تسديده للذمى خليل سليمان الخضرى عن ثمن خضار وكنافة مبلغ وقدره مائتان واثنان قرش وعشرة فضة[١]. كما تسلم الرجل محمود عوض الجزار من السيد المحافظ مبلغ وقدره مائتان وسبعة وسبعين قرشاً ونصف عن ثمن لحم وشحم وخرفان أى لحوم ومسلى حيوانى إلى جانب بعض الخراف الحية[٢] كما تسلم الذمى ميخائيل صليب مبلغ مائتين وستة وستين قرشاً وعشرة فضة ثمن أقمشة لسعادة البيك[٣] وذلك في ٣ ذو القعدة سنة ١٢٧٠ هـ / ١٨٥٤ م، ونلاحظ أن أسعار الخضروات هنا أسعار مرتفعة تكاد تقارب أسعار اللحوم والخراف والمسلى، وذلك لأن معظم ضواحى القصير صحراوية لا توجد بها زراعات[٤] ومن ثم فإن الخضروات كانت تأتى إلى المدينة من البلاد الأخرى القريبة مثل قوص، وبالتالى فإن تكاليف نقلها كانت ترفع من سعرها.

كذلك أشارت وثائق أخرى تعود لسنة ١٢٧٣ هـ / ١٨٥٦ م إلى ما سدده السيد المحافظ للرجل كريم عوض الخضرى نظير ثمن خضار رأبزار (بهارات) ما هو مبلغ قدره من القروش الأربعينية[٥] أربعة وثمانون قرشاً ما هو عن ثمن الخضار والأبزار ستة وأربعين

(١) النصف فضة (فضة) نقد تركي أطلق عليه الأتراك اسم بارة الفارسية، والبارة، والفضة والنصف فضة هي وحدة من وحدات القرش. انظر: عبد الرحمن فهمي: النقود المتداولة أيام الجبرتي ضمن أعمال ندوة «عبد الرحمن الجبرتي دراسات وبحوث» الهيئة المصرية العامة للكتاب. ١٩٧٦ ص٥٧٣ .

(٢) سجل ٣ / إشهادات، وثيقة ١٤٠ ص٤١.

(٣) سجل ٣ / إشهادات وثيقة ١٣٥ ص٤١.

(٤) دي بوا - ايميه: المرجع السابق ص٢٤٨.

(٥) هي قروش ضربها الفرنسيون أثناء احتلالهم لمصر وكانت قيمته تقدر بأربعين نصف فضة أو أربعين بارة وأطلق عليه اسم القرش الرومي أو القرش التركي. انظر: عبد الرحمن فهمي: المرجع السابق ص٥٧٥ .

قرشاً وخمسة وثلاثين نصف فضة وما هو أجرة طحين سبع وعشرين قرشاً وخمسة فضة وما هو أجرة فران لخبز العيش عشرة قروش[1].

وفي عام ١٢٧٧ هـ سدد المحافظ إلى الرجل أحمد عبد الرحمن حبشي الخضرى مبلغاً وقدره من القروش الأربعينية ما يتان وعشرة قروش وخمسة وثلاثون فضة عن ثمن الخضار لمدة شهر[2] وهو مبلغ كبير جداً إذا ما قُورن بالمبلغ السابق ذكره عن ثمن الخضار والبهارات وقدره ستة وأربعين قرشاً وخمسة وثلاثين نصف فضة مما يشير إلى ارتفاع ثمن الخضروات في سنة ١٢٧٧ هـ عنها في سنة ١٢٧٣ بمقدار خمسة أضعاف في حين كان سعر استهلاك لحوم لمدة شهر في سنة ١٢٧٧ هـ مقداره ماية وتسعة وثلاثون قرشاً وعشرون فضة[3] وهو ما يشير إلى رخص أسعار اللحوم مقارنة بأسعار الخضروات في هذه المدينة أو أن الكمية التي استهلكها القصر نتيجة لبعض الولائم أو غير ذلك كانت كمية كبيرة، يتأكد ذلك من أن العام نفسه في شهر صفر ١٢٧٧ قد تم تسديد مبلغ وقدره ثمانية وستين قرشاً وخمسة وثلاثين ونصف فضة ثمن خضار وأبزار للزوم مطبخ حضرة المحافظ[4]. كما سدد مبلغ وقدره اثنين وأربعين قرشاً ثمن بن قهوة للرجل غيث رجب الدقاق وذلك عن شهر صفر سنة ١٢٧٧ هـ / ١٨٦٠ م[5].

وهذه الوثائق السابق ذكرها تفيد في أن المحافظ كان يتبارى في خدمته الكثير من التجار وأرباب الحرف خاصة وأن منصبه قد ساعد على ذلك؛ للتقرب منه ولتوزيع كم من بضاعتهم يحصلون على أثمانها مشاهرة.

كذلك أمدتنا الوثائق بالكثير من الحرفيين وأصحاب الوظائف الميرية الذين كانوا يعملون بالميناء وفي أسواق مدينة القصير، وداخل المنشآت الحكومية بها؛ وهي وظائف كانت مساعدة لمهمة المحافظ في تسيير العمل داخل محافظته ومن هذه الوظائف الحرفية والإدارية:

(١) محكمة القصير، سجل ٦ / إشهادات لسنة ١٢٧٣هـ / ١٨٥٦م.

(٢) سجل ١١ / إشهادات لسنة ١٢٧٨هـ / ١٨٦١م وثيقة ٩.

(٣) سجل ١١ / إشهادات، وثيقة ١١.

(٤) سجل ١١ / إشهادات، وثيقة ٣٦.

(٥) سجل ١١ / إشهادات، الوثيقة نفسها.

١ - القباني[١] - الغوال[٢] - الكيال[٣] - الفران[٤] - وكيل التجار[٥] الجمال[٦] - القصاص[٧] - باشكاتب المصالح الميرية[٨] - صراف مصلحة القصير[٩] - صراف خزينة القصير[١٠] - قباني مصلحة القصير[١١] - سمسار كمرك القصير[١٢].

وتشير الوظائف السابقة إلى أن معظمها كان يختص بالميناء وبالبضائع التى كانت ترد إليه فالقباني كان يقوم بوزن البضائع الواردة بميزان خاص عُرف بالقبانى يشتمل على مسطرة مدرجة بالأوزان ورمانة متحركة ولسانين[١٣].

وقد كان يصدر إشهاد شرعي لمن يُعين بهذه الوظيفة يتضمن «ضمان وكفالة» من قبل أحد الأشخاص المعروفين للشخص المزمع تعيينه في هذه الوظيفة وفي ذلك تشير إحدى الوثائق إلى نص الإشهاد «صدر الإشهار الشرعى على الشيخ علي عبد الرحيم علي أحد العُمد والتجار بالقصير بأن يضمن ويتكفل بالشيخ محمد محمود قباني مصلحة القصير في استخدامه بالوظيفة المذكورة فإذا حصل من المذكور خلل أو قصور فيما هو متعلق به فيكون مطلوباً من الضامن المذكور»[١٤] وبذلك يؤدي المذكور وظيفته بأمانة وإخلاص.

(١) سجل ٢ / إشهادات لسنة ١٢٦٤هـ / ١٨٤٨م وثيقة ١٥٦٥ ص٢٥، وثيقة ١٧٥ ص٢٨، وثيقة ٣٠٧ ص٤٣.

(٢) سجل ٣ / إشهادات، وثيقة ٢٣٠ ص٨١.

(٣) سجل ٣ / إشهادات، وثيقة ٢٤٤ ص٨٦.

(٤) سجل ١ / إشهادات لسنة ١٢٥٤هـ / ١٨٣٨م، وثيقة ٣ ص٥١.

(٥) سجل ٣ / إشهادات، وثيقة ٣٤ ص٤١.

(٦) سجل ١١/ إشهادات لسنة ١٢٧٧-١٢٧٨هـ/ ١٨٦٠ - ١٨٦١م، وثيقة ١٣، ١٤، ١٦، ٢٢.

(٧) سجل ١١ / إشهادات وثيقة ٨٦، ١٣٧.

(٨) سجل ١ / إشهادات لسنة ١٢٥٤هـ / ١٨٣٨م وثيقة ٣ ص٥١.

(٩) سجل ١٣ / إشهادات لسنة ١٢٧٠هـ / ١٨٥٤م وثيقة ١٣٦ ص٤١.

(١٠) سجل ١٣ / إشهادات وثيقة ١٣٧، وثيقة١٩٣.

(١١) سجل ١١ / إشهادات لسنة ١٢٧٨ - ١٢٧٩هـ / ١٨٦١ - ١٨٦٢م وثيقة ٢٢.

(١٢) سجل ١١ / إشهادات وثيقة ٢٣.

(١٣) انظر، ربيع حامد خليفة: فنون القاهرة في العهد العثماني، نهضة الشرق ١٩٨٥م، ص٨٣.

(١٤) سجل ١٣ / إشهادات وثيقة ٢٢.

كذلك فإن بعض السلع الواردة كان يُستعمل الكيل في تقدير كمياتها وبالتالي كان هناك موظف خاص عُرف بالكيال يختص بكيل السلع لمن يريدها داخل الميناء كذلك كان هناك سمسار معتمد للجمرك أي موظف ميري كان أيضاً تعيينه يتطلب صدور إشهاد شرعي كالسابق[1] يضمن قيامه بعمله على خير وجه دون خلل وفي حالة حدوثه يكون الضامن هو القائم بالسداد.

أما وظيفة وكيل التجار فهي وظيفة يقوم صاحبها بالوكالة عن تجار القاهرة مثلاً ويشتري لهم البضائع الواردة إليهم مع وكلاء تجار الدول الواردة بضائعهم إلى الميناء[2] ثم يقوم بإرسالها إليهم، وكذلك يأخذ بعض البضائع التي يتم تصديرها ليتعاقد عليها مع وكلاء التجار السابقين.

إضافة إلى ذلك كان هناك بالميناء طائفة أختصت بنقل الحجيج القادمين إلى الميناء من الأراضي المقدسة إلى بلادهم التي ينتمون إليها عُرفت «بالجمالة» أي سائقي سفن الصحراء وهؤلاء كانوا ينقلون الحجيج من الميناء بعد صدور إشهاد شرعي بذلك يتعهد فيه هؤلاء الجمالة بتوصيل العدد الذي معهم من الحجاج إلى بلادهم مع حفظهم وأمتعتهم من أي أخطار تتعرضهم في المسافة الواقعة بين القصير وقنا أي مسافة ١٥٠ ك. م ويدفع الجمال نظير الحصول على التصريح الخاص بنقل الحجيج مبلغاً يتراوح بين خمسة فضة إلى خمسة عشر فضة وفقاً للعدد الذي معه من الحجاج. ثم يتولى الجمال نفسه تحصيل قيمة التوصيلة من الحجاج أنفسهم؛ وفي ذلك تذكر الوثائق أن ستة عشر حاجاً دفعوا مبلغاً قدره خمسة وسبعين قرشاً لستة من الجمالين[3] ودفع أربعة أنفار مبلغ أربعة عشر قرشاً عن أجرة جمالين[4] وكان شيخ الجمالة هو الذي يُصدر وثيقة الإجارة (التصريح) بين الجمال والركاب بعد أخذ اسمه أو أسمائهم ومن معهم من الركاب.

ومن الوظائف الأميرية، وظيفة «باشكاتب المصالح الأميرية» وهي وظيفة تشير إلى أن هذا الرجل كان بمثابة المدير الذي يشرف على طاقم من الكتبة بجميع المصالح الميرية

(١) سجل ١٣ / إشهادات وثيقة ٢٣.

(٢) ليلى عبد اللطيف: دراسات في تاريخ ومؤرخي مصر والشام ص١٦٢.

(٣) سجل ١١ / إشهادات وثيقة ١٣.

(٤) سجل ١١ / إشهادات وثيقة ١٤.

داخل القصير مثل الأسبتالية (الحجر الصحي)؛ وقصر الحكومة، وشونة الذخائر، وشونة الأصناف، والقلعة، وخزانة القصير والجمرك.

والوظيفة الثانية هي «الصراف» بمصلحة القصير وبخزانة القصير؛ وهي وظيفة يتولى القائم بها صرف الرواتب المتعلقة بالعاملين بالمنشآتين.

أما الوظيفة الثالثة وهي «القصاص» فهي وظيفة أمنية كان القائم بها يتتبع اللصوص وقطاع الطرق بطريق القصير - قنا «درب القصير». ويتقاضى عن ذلك راتباً شهرياً ويصدر بصرفه إشهاد شرعي بما نصه «صدر الإشهاد الشرعى على الرجل عبيد الله حمد الله والرجل سليمان عبيد الله العابدة[1] القصاصين بدرب القصير عينا بشهادة الشيخ علي محمد خليفة والشيخ عيسى حسين الزنقطي باستلامهم من صراف خزينة القصير مبلغ سبعين قرشاً وذلك عن استحقاقهم من ابتدئ شهر مسرى ١٨٦٠ م لغاية النسئ أي لمدة ٣٥ يوم أو ٣٦ يوم[2].

إلى جانب هذه الوظائف الحرفية والأميرية التي كانت بمثابة الهيئة المعاونة للمحافظ فقد كشفت الوثائق عن التخطيط الذي كانت عليه المدينة والذي تنتشر داخله منازل هؤلاء الموظفين، إلى جانب تناول بعض المنشآت الحكومية والأعمال التي تمت بها مقترنة بتاريخها.

أولاً: التخطيط العمراني للمدينة:

تشير الخريطة التي سجلت واقع المدينة العمراني عام ١٩٣١ إلى اشتمالها على عدد من المنشآت المعمارية ذات الصفة الأثرية والتي تواتر ذكرها في وثائق السجلات الشرعية، والتي منعا القلعة، والحجر الصحي، وقصر الحكومة (المركز) وعدد من المنشآت السكنية إلى جانب عدد من الأسواق ومناخ للجمال وجبانة للمسلمين وأخرى للمسيحيين، وتوزعت هذه العمائر داخل المدينة الممتدة من ساحل البحر لمسافة ٢٥٠ متر وعرضها ١٥٠ م[3] حيث قسمت إلى عدد من الشوارع والدروب والأزقة. (الخريطة ش ٢)

(١) العابدة: هم أبناء قبيلة جوابة تشغل الجبال الواقعة إلى المشرق من نهر النيل في جنوب وادي القصير وكانوا في مقابل هذه الرواتب وأشياء أخرى عينية يدفعها لهم التجار ملزمين بالسهر على تأمين الطريق وحراسة القوافل. انظر دي بوا - ايميه: المرجع السابق ص٢٥٢.

(٢) النسئ: هوو خمسة أيام في السنة البسيطة وستة أيام في السنة الكبيسة. انظر: محمد عبد الحافظ معوض، معالم التقاويم ومفتاح النتيجة السنوية، دار الغد العربي، ١٩٦٠، ص١٩.

(٣) دي بوا - ايميه: المرجع السابق ص٢٤٧.

وقد سجلت لنا الوثائق مسميات الأحياء السكنية داخل المدينة، وبالتالي أمكن معرفة التخطيط الذي كانت عليه في العصور السابقة وفي القرن التاسع عشر؛ وهذه التقسيمات هي:

١ - الحارة الشرقية:

وهي تتاخم البحر الأعظم من ضفته الغربية وتأخذ شكل منحنى من الشمال إلى الجنوب وبها عدد من العمائر السكنية التي أشارت إليها الوثائق ولم تشر إلى أوصافها المعمارية واكتفت فقط بذكر موقعها وحدودها ومن ذلك منزل الحاج معنا عبد الكريم المنشاوي الكيال الذي اشتراه الرجل محمد دخيل الله العقرب والذي كان محدود بحدود أربعة : القبلي زقاق غير نافذ وفيه كان يفتح باب الدار واحد البحري يلاصقه منزل عيد حسن الأمير واحد الشرقي منزل عبد المنعم أحمد الكيال واحد الغربي منزل سعيد أبو امرني معتوق إبراهيم أحمد الفران[١].

وهذه الدار تشير إلى أن الحارة الشرقية كان من ضمن مكوناتها زقاق غير نافذ وهو عبارة عن طريق ضيق يتفرع عن الشارع الواقع داخل الحارة والذي تفتح عليه مداخل المنازل.

وهناك منزل آخر قايم البنا والجدران بنفس الحارة كما يحده حدود أربعة القبلي منزل علي محمد علي المكرني وبعضه شونة الذخاير والبحري ملاصق لمنزل ورثة المرحوم خليفة القباني والشرقي منزل الذمي طيب والغربي منزل السيد محمد حسن عمر[٢] وهذه الحدود تشير إلى أن هذه الحارة كان بها الشونة المختصة بالذخيرة والتى كانت تقع بالقرب من البحر ليسهل إمدادها بالذخيرة عبر البحر في الجزء الفاصل بين الحارة الغربية والحارة الشرقية بالقرب من سوق البياعة وفقاً للتحديد الوثائقي[٣].

كما أشارت وثيقة أخرى إلى بعض عناصر التخطيط العمراني للمدينة من خلال منزل الرجل محمد مسعود خطب المرزوقي الذي باع نصفه للحاج عبد الله البرناوى داخل الحارة الشرقية والمحدودة بحدود أربعة : القبلي السبيل الشارع والبحري الطريق الشارع

(١) محكمة القصير الشرعية: سجل ٣ / إشهادات لسنة ١٢٧٠هـ / ١٨٥٤م. وثيقة ٢٤٤ ص٨٦.

(٢) سجل ٢ / إشهادات سنة ١٢٦٤هـ / ١٨٤٨م ٣٠٧ ص٤٣.

(٣) محكمة القصير الشرعية: سجل ٢ / إشهادات لسنة ١٢٦٤هـ / ١٨٤٨م وثيقة ١٥٦ ص٢٥.

والشرقي بعضه منزل صالحة الأبنودية[1] وبعضه منزل الجارية بحر الزين والغربي السبيل وفيه يفتح الباب[2].

ويتضح من هذه الحدود أن هناك ثلاث تسميات للأجزاء التي تتكون منها الحارة هي : ١ - السبيل الشارع. ٢ - الطريق الشارع. ٣ - السبيل..

والتفسير اللغوي لهذه العناصر الثلاثة يشير إلى أن السبيل هو الطريق وما وضح منه[3] والشارع هو الممتد أي أن السبيل الشارع هو الطريق الذي يربط بين جهتين، وأما الطريق فهو السابلة[4] الممتدة ولكن قد تكون جانبيه ومن ثَم لزم التفريق بينها وبين السبيل الشارع. أما السبيل فهو الطريق[5] غير الممتد؛ وأقل في طوله من السبيل الشارع؛ وهذا التفسير يشير إلى أن هذه العناصر الثلاثة كانت ضمن مكونات الحارة أي أن الحارة أعم وأشمل من الشارع حيث كان الشارع والطريق والزقاق من مكوناتها؛ وهو ما يجعلنا نقول إن الحارة هي حي كامل يتكون من عدد من الشوارع والسُبل والطرق والأزقة وهي في ذلك تتشابه مع الحارة الفاطمية التي كانت مخصصة لطائفة معينة داخل مدينة القاهرة مثل حارة الروم وحارة كتامة، وحارة زويلة وحارة الجودرية ...إلخ[6].

كما أشارت إحدى الوثائق إلى أن بعض الشوارع في الحارة كان يسمى الشارع السلطاني[7]، والشارع للحارة[8]؛ ويعني الاصطلاح الأول الشارع العريض الممتد من أول المدينة إلى آخرها؟ وهو يوازي السبيل الشارع المتاخم للبحر (انظر الخريطة ش ٢). وتقع

(١) الأبنودية : منسوبة إلى بلدة أبنود إحدى مدن مدينة قنا وهي دون قفط ذات بساتين ونخل ومعاصر لقصب السكر. انظر محمد رمزي: القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، جـ٤ ص١٧٤.

(٢) سجل ٢ / إشهادات وثيقة ٣٦٧ ص٥٦.

(٣) ابن منظور: لسان العرب، دار المعارف جـ٣ ص١٩٣٠.

(٤) ابن منظور: المرجع السابق جـ٤ ص٢٦٦٥.

(٥) ابن منظور: المرجع نفسه جـ٣ ص١٩٩٠.

(٦) محمد الجهيني: خطط القاهرة في جنوبها الغربي « الجودرية - المطاح المحمودية» منذ نشأتها حتى نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه، كلية الآثار ١٩٩٢م.

(٧) سجل ١١/ إشهادات لسنة ١٢٧٧ - ١٢٧٨هـ / ١٨٦٠ - ١٨٦١م وثيقة ٦١.

(٨) سجل ١١ / إشهادات وثيقة ١٤٤.

عليه بعض المنشآت الحكومية مثل «الحجر الصحي». أما الشارع للحارة بين المنازل فهو الشارع المؤدي إلى الحارة الشرقية ويخترق المنازل المكونة لها وهو يفصل بين الحارة الغربية والشرقية.

ب - الحارة الغربية :

وهي تقع في الجهة المقابلة للحارة الشرقية وعلى نفس امتدادها وهي مشهورة في المدينة باسم حارة السنوسي[1] نتيجة اشتمالها على زاوية السنوسي وبها أيضاً قبة الشيخ عبد القادر (انظر الخريطة ش ٢) وقد شيد داخل هذه الحارة العديد من المنازل أشارت إليها الوثائق ومن ذلك منزل لطيف[2] قايم البنا واجدران كاين ببندر القصير بالحارة الغربية المحدود بحدود أربعة : القبلي منزل الذمي إبراهيم خليل والبحري الفضاء، والشرقي الزقاق وفيه باب الدار والغربي منزل السيد محمد حسني[3]. ومن خلال هذه الوثيقة نتبين أن المنزل كان له واجهة شرقية مطلة على زقاق وبالقرب من الفضاء الذي يحد المدينة من الجهة البحرية أي يبعد عن البحر ويلاصق الجهة البحرية.

وبجانب هذه الوثيقة أشارت أخرى إلى منزل اشتراه الذمي بقطر عبيد القناوى الذى كان يشغل منصب باشكاتب المصالح الميرية من عبد المحسن بن خليل إبراهيم فران والشيخ حامد محمد عيني داخل الحارة الغربية وله حدود أربعة : القبلي زقاق نافذ كان يفصل بين منزل أحمد حسن حمزة وبين هذا المنزل، والبحري منزل ورثة حسن عبيد الله ومنزل صديق عرفة والشرقي للسبيل الشارع وكان يفتح عليه الباب الرئيسي والغربي زقاق غير نافذ[4] أي أن هذا المنزل كان يواجه منزل أحمد حسن حمزة على الزقاق النافذ يلاصقه في الجهة البحرية منزل والغربية من الخلف زقاق غير نافذ أما الجهة الشرقية فكانت الواجهة الرئيسية وتطل على السبيل الشارع المتاخم للبحر. وعلى نفس هذا السبيل الشارع كانت تطل واجهة منزل حامد غيبي الذي اشتراه منه محمد حسن الحميلي الحلاوتى، ويحده

(١) محكمة القصير الشرعية: سجل ١٧ / إشهادات لسنة ١٢٨٠هـ - ١٢٨١هـ / ١٨٦٣ - ١٨٦٤م وثيقة٤.

(٢) لطيف اي صغير. انظر: ليلى على إبراهيم، محمد محمد أمين: المصطلحات المعمارية في الوثائق المملوكية. القاهرة ١٩٩٠ ص٩٥.

(٣) سجل ٢ / إشهادات، وثيقة ١٥١ ص٢٤.

(٤) سجل ١ / إشهادات لسنة ١٢٥٤هـ / ١٨٣٨م وثيقة ٣ ص٢١.

حدود أربعة: القبلي منزل الحاج محمد المغربي المزين والبحري زقاق فاصل بين منزل عبد المنعم صبره الشرقي السبيل الشارع والغربي بهضة منزل عبد الرحمن القباني والبعض الاخر منزل مرعي الفوال[1] وغير هذه المنازل الكثير[2] والتي كانت تقع داخل هذه الحارة التي نقسمها إلى شوارع وأزقة جانبية فاصلة ونافذة وغير نافذة، وتلاصقها مجموعة من المنازل مما يفسر أن هذه الحارة كانت تطل بمجموعة من منازلها على الشارع الرئيسي المعروف بالسلطاني.

كذلك اشتملت هذه الحارة على سوق أطلقت عليها الوثائق اسم سوق البياعة[3] اختصت ببيع كافة السلع اللازمة للحياة اليومية وكانت تحتل المساحة الواقعة بالقرب من مقام ولي الله تعالى الشيخ أبو فراج بالقرب من قبة الشيخ عبد القادر وكذلك ضمت سوق أخرى عرفت في الوثائق باسم سوق المياه[4] كانت تقع بالقرب من سوق البياعة. تأخذ مياهها من عين تسمى درقاوة على بعد خمسة وعشرين كيلو متر من المدينة ومياه هذه العين طيبة لحد ما وكانت تباع القربة الواحدة بسعر ٢٠ - ٣٠ بارة[5].

جـ - الحارة الوسطى:

يفهم من اسمها أنها تتوسط المدينة وأنها تقع بين الحارة الشرقية الحارة الغربية وأنها شأنها شأن الحارة الشرقية والغربية تضم عدة منازل ترسم مخطط الحارة؛ ومن ذلك المنزل الخاص بعودة سليمان الذي اشتراه من الحاج أحمد سليمان القوصي. وكان قايم البنا والجدران بالحارة الوسطى وله حدود أربعة: القبلي الشارع السبيل وفيه المدخل، والشرقي بعضه لمنزل عجورة والبعض الاخر مسعود المديني والبحري بعضه للشاع وبعض لمنزل محمد أبو بخيت والغربي لمنزل عبد الكريم[6].

(١) سجل ٣ / إشهادات، وثيقة ٢٣٠ ص٨١.

(٢) سجل ٤ / إشهادات لسنة ١٢٧١ - ١٢٧٣هـ / ١٨٥٤ - ١٨٥٦م، وثيقة ٤٢١ ص٢٩، سجل ٦ / إشهادات لسنة ١٢٧٣هـ / ١٨٥٦م وثيقة ٢١ ص٢.

(٣) سجل ١١ / إشهادات، وثيقة ٢٠.

(٤) سجل ١١ / إشهادات، وثيقة ٩٦.

(٥) دو ابو - ايمه: المرجع السابق ص٢٤٧.

(٦) سجل ١ / إشهادات ١٢٥٤هـ / ١٨٣٨م، وثيقة ٤٠، ص٥٣.

د - الحارة الفوقانية :

هذه الحارة لا تجاور أيا من الحارات الثلاث السالفة وإنما موقعها أعلى منها وعلى ذلك سميت الحارة الفوقانية، وقد أشارت إليها وثيقة تعود لسنة ١٢٦٦ هـ / ١٨٥٠م[١] تذكر شراء منزل كان يقع بهذه الحارة باسم عيد عبد الله عمران وأخيه مبارك عبد الله عمران باعاه للرجل أبو النور عبد العالي الاسنوى وابن أخيه عثمان عمران الأسنوي[٢] وكان يحده حدود أربعة القبلي منزل ورثة مبارك جمال، والبحري السبيل (الطريق) والشرقي زقاق غير نافذ وفيه باب المنزل.

ومن خلال العرض السابق يتبين لنا أن المدينة كانت مقسمة إلى زحياء سكنية ثلاثة منها على الشاطئ الغربي للبحر الأعظم وهي واحد فقط في نهاية المدينة بالجهة الغربية أعلى هضبة يعرف بحي الحارة الفوقانية.

وهذه الأحياء الأربعة كانت تشتمل على عدد من المنازل لم تذكر الوثائق وصفاً لها اللهم إلا ماذكرته وثيقة واحدة عن بعض مكونات منزل حيث ذكرت أن منزل الخاص بالسيد أحمد أبو كرش والذي باعه للرجل حسين حجازي الجمال و كان لطيف كشف سماوي[٣] يشتمل على حاصل مسقف[٤]. هذا فقط الذي ذكرته الوثيقة، ولم أعثر في سجلات هذه المحكمة وما أكثرها - على أي وصف لمنزل داخل المدينة. وبذلك ضاع علينا المواد المستخدمة في بنائها. والتخطيط الذي كانت عليه، وأسلوب تسقيفها وغير ذلك من العناصر المعمارية. غير أن بعض الوثائق ذكرت أن المواد المستخدمة في تجديد

(١) سجل ٢ / إشهادات لسنة ١٢٦٤هـ / ١٨٤٨/ وثيقة ٣٥٩ ص٥٤.

(٢) أسنا من كور مصر التي بالصعيد الأعلى على شاطئ النيل من الجانب الغربي وهي مدينة عامرة كثيرة النخل والبساتين والتجارة حسنة العمارة مرتفعة الأبنية. انظر، محمد رمزي، القاموس الجغرافي جـ٤ ص١٥١، وكان يدير قنا وأسنا مدير واحد أيام محمد علي ثم في عهد إسماعيل أصبح لكل منها مدير، انظر : حلمي أحمد شلبي: الموظفون في مصر في عصر محمد علي ص٤٢.، أمين سامي: تقويم النيل جـ٣، ص٥٧٨ ، ٦٠٢.

(٣) كشف سماوي: أي بدون سقف، انظر ليلى على إبراهيم، محمد محمد أمين: المرجع السابق ص٩٧.

(٤) محكمة القصير الشرعية، سجل ١١ / إشهادات لسنة ١٢٧٧ - ١٢٧٨هـ / ١٨٦٠ - ١٨٦١م، وثيقة ٨٨.

القلعة والحجر الصحي كانت من الطوبو الحجر وذلك في عهد محمد علي وأسرته ولكن قبل ذلك وبالتحديد زمن الحملة الفرنسية كانت البيوت منخفضة ومشيدة بالطوب اللبن وكانت تتكون من فناء كبير (حوش كشف سماوي) به حجرة أو حجرتين ويستخدم الفناء كمخزن، وبالطابق العلوي شرفة وحجرة صغيرة أعلى الباب الرئيسي[1] ويبدو أن هذا التخطيط لم يتغير كثيراً. بدليل الوصف الذي ذكرته الوثيقة والذي يتشابه كثيراً مع الوصف الوارد.

ولعل السبب في بساطة العمارة بهذه المدينة يرجع إلى أنها مدينة لا يقطنها إلا تجار قادمون من مصر ومن الجزيرة العربية، ويتوجه هؤلاء وأولئك إليها لإتمام أعمالهم، أي أن هذه المدينة لم يكن لها سكان بالمعني المفهوم[2] وبالتالي فإن الاهتمام بالعمارة السكنية أمر غير ضروري.

ولكن علي الرغم من ذلك إلا أن الأقبال على شراء هذه المنازل كان كبيراً حيث أشارت الوثائق إلى حركة بيعها وشرائها والأسعار المتزايدة التي دفعت فيها مثال ذلك دار بالحارة الفوقانية بيعت بمبلغ قدره ألف ومائتان وثلاثة وستين قرش[3] ودار ثانية بالحارة الوسطى بيعت بمبلغ من القروش الأربعينية الرومية ألف ومايتان وأربعة وخمسون قرشا[4] مع ملاحظة أن الأولى بيعت بعد الثانية بما يقرب من عشر سنوات.

كما تم بيع دار بالحارة الغربية للرجل محمد حسن الجميلي الخلاوتى بمبلغ من القروش الأسدية[5] أربعماية قرش عبرة كل قرش أربعون نصف فضة. وذلك في سنة ١٨٥٤ م، وتم بيع منزل اخر لبالحارة الشرقية للرجل محمد دخيل الله العقرب بيمبلغ أربعون ننصف فضة[6].

---

(١) دي ابو - ايميه: المرجع السابق ص٢٤٧.

(٢) المرجع نفسه ص٢٤٨.

(٣) سجل ٢ / إشهادات ١٢٦٤هـ / ١٨٤٨م وثيقة ٣٥٩ ص٥٤.

(٤) سجل ١ / إشهادات لسنة ١٢٥٤هـ / ١٨٣٨م وثيقة ٤٠ ص٥٣.

(٥) للقروش مسميات عديدة ورد ذكرها في وثائق العصر العثماني وعصر محمد علي؛ ومنها الريال الأسباسنس والتالر الألماني المعبر عنهما باسم ابو مدفع، ابو طاقه، والأبو كلب نسبة إلى صورة الأسد الموجودة على أحد وجهيه وقيمة هذه القروش ٤٠ نصف فضة. انظر صامويل برنارد: النقود العربية. وصف مصر. المجلد السادس « الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر» جـ٣ (الموازين والنقود)، القاهرة ١٩٨٠، ص٧٣.

(٦) سجل ٣ / إشهادات وثيقة ٢٣٠.

وهذه الأسعار تشير إلى أن ارتفاع السعر على تميز المكان الذي تم بيعه من حيث الموقع والمساحة وأن المنازل التي تم بيعها في الحارة الشرقية أعلى في سعرها من التي بيعت في الحارة الوسطى والفوقانية والغربية وأن منازل الحارة الوسطى والفوقانية أعلى سعراً من الدور التي بيعت في الحارة الغربية مما يدل على أن أهم مواقع المدينة التي بيعت كانت الحارة الشرقية ثم الحارة الوسطى ثم الحارة الفوقانية تليهم الحارة الغربية.

ثانيا: تاريخ العمائر الباقية:

تحتفظ مدينة القصير بعدد من المنشآت المعمارية ذات الصفة الحكومية. ورد ذكره في وثائق القرن التاسع عشر الصادرة عن محكمة القصير الشرعية، ومن ذلك . قلعة القصير قصر الحكومة - الحجر الصحي (الأسبتالية). وورد معها الإصلاحات التي تمت بها مع بيان بالمواد المستعمل والأجور المنصرفة ومن ثم فإنا وثاذق هامة تورخ هذه المنشآت من خلال تاريخ اخر عمارة إجريت بها أثبتتها الوثائق.

أ- قلعة القصير:

تقع هذه القلعة بالجهة البحرية من مدينة القصير فوق هضبة مرتفعة وهي على شكل معين في زواياه أربعة أبراج لهاجدران سميكة تبلغ حوالي ٢,٦٠ م إلى ٣ م وهي مبنية بالحجر الجيري وتشتمل القلعة في داخلها على عدد صغير من الغرف وبداخلها بئر كانت تستخدم في سقاية الماشية نظراً لملوحتها[1].

وقد كان يطلق على هذه القلعة عند قدوم الفرنسيين اسم «القصر» ولكن الوثائق أشارت إلى نوعين من المنشآت هما القلعة، والقصر الحكومي؛ مما يشير إلى وجود مبنيين وليس مبنى واحد : مبنى القصر الحكومي ومبنى القلعة الذي عرف أيضاً بالقصر وقد ورد بوثيقة اشهادات المبلغ الذى صرف فى العمارة التى أجريت بقلعة القصير [2] وكذلك الأدوات التى تم شرائها لإنجاز هذه العمارة وقد أشارت الوثيقة الى الأجور التى يستحقها العمال القائمون بالعمل ومنهم البنائين،والحجارين والفعلة ،والطوابين مما يشير الى أن هناك تشييد داخل القلعة ثم باستعمال الطوب والحجر ، حيث استعمل الحجر فى تشييد

(١) دي ابو - ايميه: المرجع السابق ص٢٤٨.

(٢) سجل ١١ / إشهادات، وثيقة ١٣٤.

السور والأبراج الخارجية مع استعمال الطوب فى بناء الحجرات الداخلية؛وذلك فى سنة ١٨٦٠م/ ١٢٧٧هـ ولم تكن هذه العمارة تشييد جديد للقلعة وانما تجديد للبناء القديم الذى كان موجودا قبل الحملة الفرنسية حيث يشير كتاب وصف مصر الى وجودها والتى عرفت آنذاك بالقصر[١] . وعلى ذلك فالبناء الموجود حالياً يعود لسنة ١٢٧٧هـ/ ١٨٦٠م أى فى عهد سعيد باشا.

ب - القصر الحكومى:

سبق الإشارة الى موقع هذا القصر والتسمية الحالية له ؛ والذى أستغل كمقر لإقامة محافظ بندر القصر منذ جعلها محافظة ولكن هناك وثيقة أشهاد مؤرخة بسنة ١٨٦٠ - ١٨٦١م تشير الى التجديد الذى تم فى هذا القصر حيث تضمنت الوثيقة المبلغ الذى صُرف على أجور وأثمان بعض المواد المستعملة فى عمارة وتبليط القصر بالحجر الجبس (الجيرى) وكان من بين العمال بناة وحجارين وشيالين أحجار ، وفعلة[٢] أى أن القصر قد تم بناء أجزاء منه بالأحجار بعد قطعها وتسويتها من قبل الحجارين ثم حملها من قبل الشيالين للأحجار وكذلك تم تبليطه بهذه الأحجار وكان المبلغ الذى صُرف على إجراء هذه العمارة هو ستماية قرش وخمسة عشر قرشاً وخمسة وعشرين فضة [٣]. وذلك كى يصبح القصر لائقاً باقامة المحافظ . وعلى ذلك فأن تاريخ هذا القصر يعود لسنة ١٨٦٠ - ١٨٦١م أى فى عهد سعيد باشا أيضاً.

جـ - الحجر الصحى:

هى منشأة معمارية أستعملت لإجراء بعض التطعيمات للحجاج المسافرين الى الآراضى المقدسة ، وكذلك عند عودتهم ، وهذا المكان كان فى بداية أمره منزل أشارت الوثيقة الى موقعه وصاحبه وهو جميع المنزل القايم البنا والجدران الكاين ببندر القصير السامره بالجهة الشرقية بجوار البحر الأعظم ملك السيد حسين عمر زين القناوى وتم شراؤه بطريق التوكيل عن أفندينا[٤]

(١) دي ابو - ايميه: المرجع السابق ص٢٤٨.

(٢) سجل ١١ / إشهادات وثيقة ٩٦.

(٣) سجل ١١ / إشهادات وثيقة ٩٦.

(٤) لقب فخري استعمله الأتراك في القرن ١٣هـ / ١٩م وتعني الصاحب والمالك والسيد، والمولى، انظر: أحمد السعيد سليمان: المرجع السابق ص ٢٠ - ٢٢.

عباس باشا [1]. حيث تولى ذلك محافظ القصير حسن بيك فتحى وتم شراؤه بمبلغ قدره ثلاثة آلاف وأربعة عشر قرشاً وعشرين فضة تم صرفها من خزينة بندر القصير وبذلك صار المكان ملكاً لسعادة والى مصر عباس الأول[2] وظل هذا المكان حتى قام بتجديده والى مصر سعيد باشا سنة ١٢٧٧ - ١٢٧٨هـ/ ١٨٦٠ - ١٨٦١م حيث تشير وثيقة اشهاد الى صرف مبلغاً من المال قدره أربعماية وسبعة وعشرين قرشاً وخمسة عشر فضة[3] عما هو ثمن مشتروات وأجر للزوم عمارة الأسبتالية الكاينة بالقصير؛ وهى أعمال تفيد أن البناء الواقع حالياً فى مواجهة المركز ومكتب البريد بالقرب من البحر يعود الى سنة ١٨٦٠ - ١٨٦١م أى الى عهد سعيد باشا كذلك.

وبعد فإن هذا البحث قد كشف الكثير من المعلومتن عن حاكم المدينة والقابه وحياته اليومية . وكذلك الحرفيين والتجار وأصحاب الوظائف الميرية فى المصالح الحكومية التى كانت موجودة داخل المدينة.

- كشف البحث عن التخطيط الذى كانت عليه المدينة والذى ينحصر فى وجود أربعة أحياء سكنية عُرفت باسم الحارات ؛ قسمت الى شوارع وطرق وأزقة.
- تميزت الحارات بأن بعضها متميز نتيجة الموقع وقربه من البحر ومن المصالح الحكومية مثل الحارة الشرقية ، ثم الوسطى والفوقانية ، وأخيراً الغربية.
- كشف البحث كثير من العمائر ومنها عمائر حكومية مثل القلعة ، وشونة الزخاير ، ومصلحة القصر ، وكمرك القصير ، والحجر الصحى ، والقصر الحكومى.
- ساعد البحث على تأريخ ثلاثة من هذه العمائر هى القلعة - والحجر الصحى - والقصر الحكومى.

(١) تولى عباس الأول ابن طوسون ابن محمد علي الملك سنة ١٢٦٤هـ / ١٨٤٨م واستمر حتى سنة ١٢٧٠هـ / ١٨٥٤م حيث قُتل في قصره بنها. انظر سليم حسن وآخرون: صفوة تاريخ مصر والدول العربية جـ٢ ط٣، ١٩٣٠ ص١١٩.

(٢) سجل ٣ / إشهادات وثيقة ٧١ ص ١٢ .

(٣) سجل ٣ / إشهادات وثيقة ٧١ ص ١٢ .

قائمة المصادر والمراجع

اولا الوثائق

* محكمة القصير الشرعية المحفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة . وبها سجلات الأشهادات التالية :-

- سجل ١/ أشهادات لسنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م وثيقة ٣ ، وثيقة ٤٠
- سجل ٢/ أشهادات لسنة ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م وثيقة ١٥١ ، وثيقة ١٥٦ ، وثيقة ١٧٥ ، وثيقة ٣٠٧ ، وثيقة ٣٥٩ ، وثيقة ٣٦٧.
- سجل ٣ / أشهادات لسنة ١٢٧٠هـ/ ١٨٥٤م . وثيقة ٣ ، وثيقة ٣٤ ، وثيقة ٥٢ ، وثيقة ٥٤ ، وثيقة ٧١ ، وثيقة ١٣٤ ، وثيقة ١٣٥ ، وثيقة ١٣٦ ، وثيقة ١٤٠ ، وثيقة ٢٣٠ ، وثيقة ٢٣٣ ، وثيقة ٢٤٤.
- سجل ٤/ أشهادات لسنة ١٢٧١هـ - ١٢٧٣هـ / ١٨٥٤ - ١٨٥٦م. وثيقة ٢٢٩ ، وثيقة ٤٢١.
- سجل ٦/ أشهادات لسنة ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م وثيقة ٢١ ، وثيقة ٢٣.
- سجل ١١/ أشهادات لسنة ١٢٧٧- ١٢٧٨هـ / ١٨٦١ - ١٨٦٢م وثيقة ٧، ٩، ١١، ١٣، ١٤، ١٦، ٢٠، ٢٢، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٦١، ٨٦، ٨٨، ٩٦، ١٣٤، ١٣٧، ١٩٣.
- سجل ١٣ / إشهارات لسنة ١٢٧٨ - ١٢٧٩ / ١٨٦١ - ١٨٦٢م وثيقة ٢٢، ٢٣.
- سجل ١٣ / إشهادات لسنة ١٢٨٠- ١٢٨١ / ١٨٦٤ - ١٨٦٥م وثيقة ٤.

ثانيا: المصادر:

- القلقشندي: أبو العباس أحمد بن علي ت (٨٢١هـ).

صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ١٤ مجلد. دار الكتب المصرية ١٩١٤ .

ثالثا: المراجع العربية :

- أحمد تيمور

الرتب والألقاب المصرية. دار الكتاب العربي ١٩٥٠م .

- أحمد السعيد سليمان.

تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل. دار المعارف ١٩٦٩م .

- ابن منظور: لسان العرب. دار المعارف.

- إلياس الأيوبي.

تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل من سنة ١٨٦٣ - ١٨٧٩م ، المجلد الأول، (١٩٩٠ م) .

- أمين سامي.

تقويم النيل، القاهرة ١٩٢٨ م المجلد الثاني ، الجزء الثالث .

- حسن الباشا.

الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والاثار. دار النهضة العربية ١٩٥٧م.

- حلمي أحمد شلبي.

الموظفون في مصر في عصر محمد علي سلسلة تاريخ المصريين عدد ٣٠.

الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩ .

- دي ابو - ايميه.

القصير والعبابدة ، وصف مصر المجلد الثاني«العرب في ريف مصر وصحراواتها» ترجمة زهير الشايب. القاهرة ١٩٨٠ .

- ربيع حامد خليفة.

فنون القاهرة في العهد العثماني. نهضة الشرق ١٩٨٥م.

- سليم حسن (وآخرون).

صفوة تاريخ مصر والدول العربية. القاهرة ١٩٣٠م .

- صامويل برنارد.

النقود العربية، كتاب وصف مصر، المجلد السادس «الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر» جـ٣ «الموازين والنقود» ترجمة زهير الشايب. القاهرة ١٩٨٠.

- عبد الحميد حامد سليمان.

تاريخ الموانى المصرية في العهد العثمانى، سلسلة تاريخ المصريين عدد ٨٩. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥.

- عبدالرحمن فهمي.

النقود المتداولة أيام الجبرتي، ضمن أعمال ندوة عبد الرحمن الجبرتي، دراسات وبحوث». الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م.

- ليلى عبد اللطيف أحمد.

دراسات في تاريخ ومؤرخي مصر والشام. القاهرة ١٩٨٠م.

- محمد الجهيني.

خطط القاهرة في جنوبها الغربي الجودرية - المسطاح المحمودية» منذ نشأتها حتى نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر. مخطوط رسالة دكتوراة، كلية الآثار ١٩٩٢.

- محمد رمزي.

القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥. الهيئة العامة للكتاب.

- محمد عبد الحافظ معوض.

معالم التقاويم ومفتاح النتيجة السنوية. دار الفكر العربي ١٩٦٠م.

- محمد علي الأنس.

قاموس الدراري اللامعات في منتخبات اللغات. ١٩٠٢م.

- مصطفى بركات محسن.

النقوش الكتابية على عمائر مدينة القاهرة في القرن التاسع عشر. مخطوط رسالة دكتوراه، كلية الآثار ١٩٩١م.

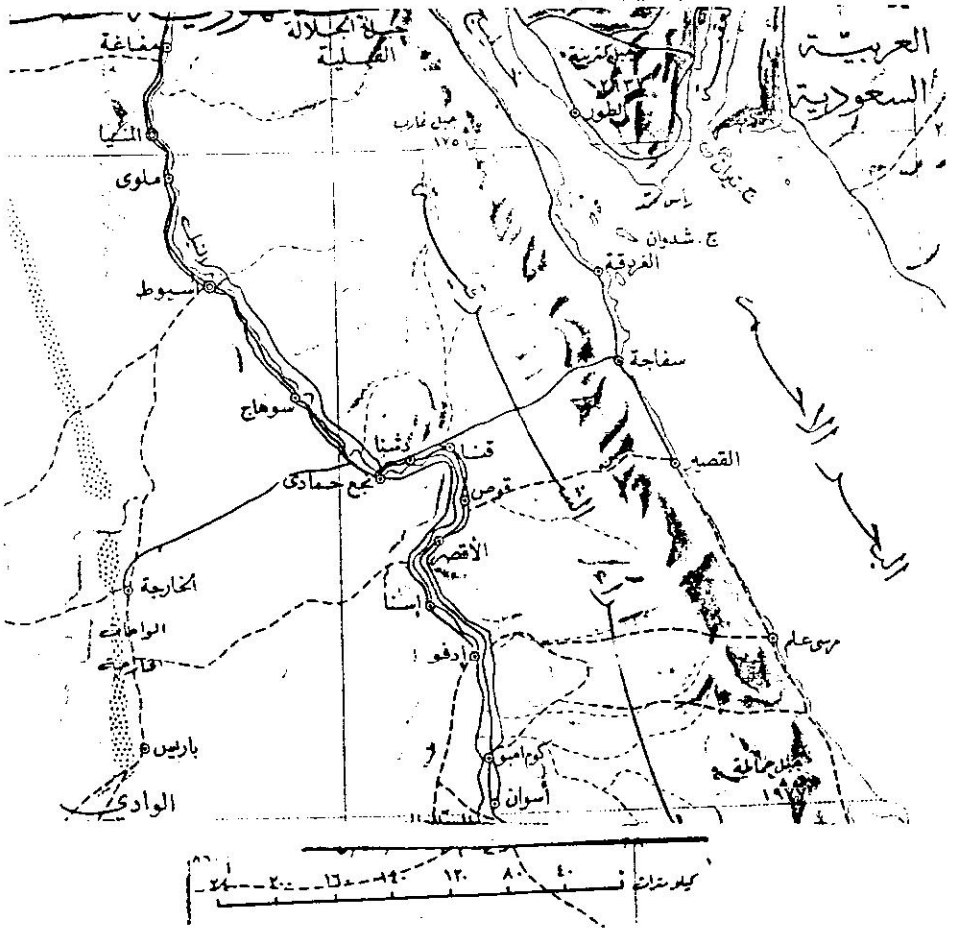

شكل (١)

خريطة توضح موقع ملحة القصير بالنسبة لمدينة قوص

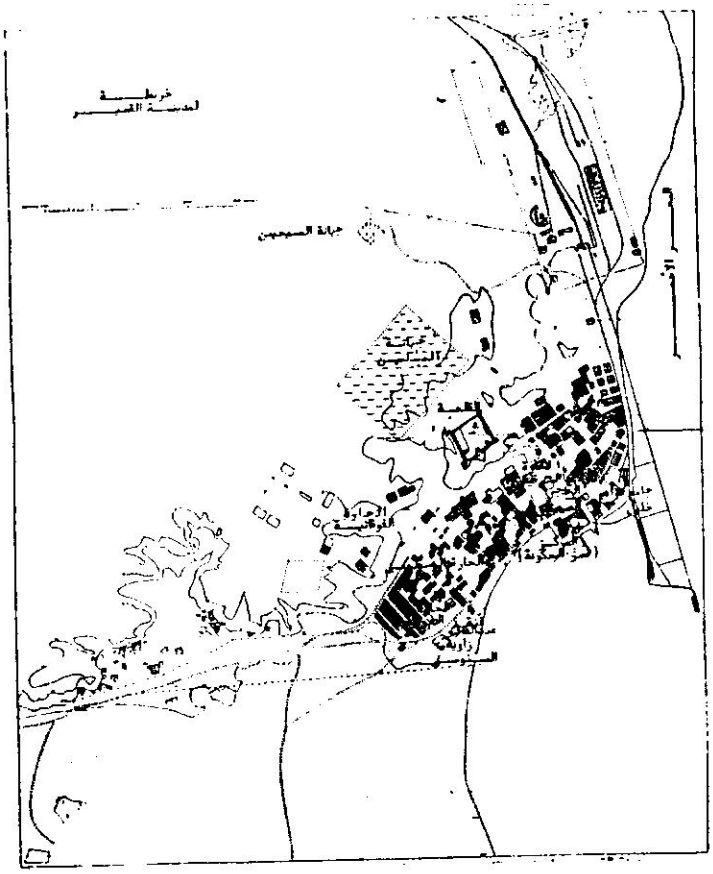

شكل (٢)

مدينة القصير فى ضوء وثائق من القرن التاسع عشر (عن مصلحة المساحة)

(تعريب الباحث)